تقرير نصف سنوي حول
الزيارات التي قامت بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
إلى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدُّور الصحية والتعليمية
(يناير – يونيو 2022)

مقدمة:

تؤكد أحكام القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، دور المؤسسة الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان، من خلال تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، **والقيام بالزيارات الميدانية لرصد أوضاع حقوق الإنسان.**

وبناءً على الدور المنوط بالمؤسسة الوارد في الفقرة (ز) من المادة رقم (12) من قانون رقم (26) لسنة 2014 التي نصت على أنه من اختصاصات المؤسسة: "**القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقعًا لانتهاك حقوق الإنسان"**، وتنفيذًا للاختصاص الأصيل للجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة، فقد كان للمؤسسة دور كبير في مجال حماية حقوق الإنسان من خلال القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان.

ولابد من التأكيد على أن النص سالف الذكر قد جاء مؤكدًا على ضرورة توسع المؤسسة في اختصاصاتها في مجال حماية حقوق الإنسان على نحو يتفق والمقررات الدولية في هذا الشأن، كما أن الحماية المطلوبة يجب ألا تقتصر على تلقي الشكاوى فحسب، بل تمتد إلى القيام بعملية تتبع ومراقبة الحالة التي تكون عليها وضعية حقوق الإنسان وتوثيقها بمختلف الوسائل والسبل، ذلك أن عملية الرصد ضرورية للتأكد من درجة ومدى احترام الدولة لالتزاماتها القانونية أو الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وتأسيسًا على ذلك، فقد قامت المؤسسة خلال النصف الأول من عام 2022 بعدد تسعة (9) زيارات تفقدية للتحقق من توافر حقوق الإنسان في مختلف الأوضاع والمناسبات وعدم وجود أي انتهاكات لهذه الحقوق، حيث قامت بزيارة عدد من المراكز التابعة لوزارة الداخلية، إلى جانب زيارة وحدة العناية المركزة التابعة لقوة دفاع البحرين، كما تم زيارة دار الأمان للمتعرضات للعنف الاسري، ودار الكرامة للرعاية الاجتماعية التابعين لوزارة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى زيارة مركز رعاية أمراض الدم الوراثية التابع لوزارة الصحة.

قائمة بالزيارات الميدانية للنصف الأول من عام 2022

#	الزيارة	تاريخ الزيارة
1	وحدة علاج المحكومين بمستشفى الطب النفسي	25 يناير 2022
2	دار الكرامة للرعاية الاجتماعية	6 فبراير 2022
3	دار الأمان للمتعرضات للعنف الاسري	7 فبراير 2022
4	مركز رعاية أمراض الدم الوراثية (السكلر)	28 فبراير 2022
5	زيارة نزيل في مركز امراض الدم الوراثية (السكلر)	8 مارس 2022
6	زيارة مركز الإصلاح والتأهيل (جو).	7 أبريل 2022
7	مديرية شرطة محافظة العاصمة	16 مايو 2022
8	وحدة العناية المركزة الميدانية في مبنى مواقف السيارات - محجر جزيرة سترة التابعين لقوة دفاع البحرين	2 يونيو 2022
9	مركز الإصلاح والتأهيل (جو)	29 يونيو 2022

سيتم تقسيم الزيارات بحسب الجهات الى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المراكز التابعة لوزارة الداخلية

القسم الثاني: المراكز التابعة لوزارة الصحة وقوة دفاع البحرين

القسم الثالث: المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية

القسم الأول:

المراكز التابعة لوزارة الداخلية

- تنفيذًا لتلك الاختصاصات التي تضمنتها أحكام القانون، فقد كان للمؤسسة دور كبير في مجال حماية حقوق الإنسان، حيث قامت بزيارة عدد من المراكز التابعة لوزارة الداخلية للاطلاع عن كثب على أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام وعلى الرعاية الطبية التي تقدم للنزلاء.
- تأتي هذه الزيارات من منطلق حرص المؤسسة الوطنية على تفعيل دورها الرقابي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بإجراء الزيارات الميدانية والمعلنة وغير المعلنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية وسكن العمالة الأجنبية أو أي مكان آخر يشتبه في أن يكون موقعًا لانتهاكات حقوق الإنسان.
- وسيتم التطرق في هذا القسم إلى الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى كل من وحدة علاج المحكومين بمستشفى الطب النفسي ومركز الإصلاح والتأهيل وإلى مديرية شرطة محافظة العاصمة وذلك في التالي:

1- وحدة علاج المحكومين بمستشفى الطب النفسي (25 يناير 2022)

- بتاريخ 25 يناير 2022 بدأت المؤسسة أولى زيارتها في عام 2022، بزيارة تفقدية معلنة إلى وحدة علاج المحكومين بمستشفى الطب النفسي، من أجل الوقوف على طلبات النزلاء وملاحظاتهم، والتأكد من مدى تمتعهم بحقوقهم المكفولة بموجب التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- تأتي هذه الزيارة من منطلق حرص المؤسسة على تفعيل دورها الرقابي في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بإجراء الزيارات الميدانية والمعلنة وغير المعلنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ودور الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية وسكن العمالة الأجنبية أو أي مكان آخر يشتبه في أن يكون موقعًا لانتهاكات حقوق الإنسان.

- وقد خلصت المؤسسة في زيارتها لوحدة علاج المحكومين إلى عدد من الملاحظات والتوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

الملاحظات:

- أثناء مقابلة بعض النزلاء، اتضح أن هناك تأخير كبير في إعداد التقارير النهائية بشأن حالاتهم المرضية والعلاجية، وقد أفاد المسؤولين بالوحدة بأنهم يقومون باستلام التقارير النهائية من الطبيب المختص ثم إرسالها إلى القاضي المختص ووزارة الداخلية، إلا أن ردود هذه الجهات تتأخر كثيرًا، وقد يعود التأخير إلى نوع القضية من جانب، وقناعات مسؤولي تلك الجهات من جانب آخر.
- اشتكى بعض النزلاء من عدم تسليمهم أموالهم لشراء الاحتياجات والملابس الجديدة، وأفاد المسؤولين بأن ذلك يخضع لأوامر إدارة مركز الإصلاح والتأهيل.
- اشتكى جميع النزلاء من حرمانهم من تلقي الزيارات، وقد تصل مدة الحرمات لأكثر من سنة لدى البعض.
- لوحظ عدم وجود آلية لخروج النزلاء في الهواء الطلق وتعريضهم لأشعة الشمس، وعند سؤال المسؤولين عن ذلك أفادوا بخوفهم من هروب النزلاء.
- لوحظ عدم وجود أجهزة وأدوات ترفيهية ورياضية، عدا تلفزيون ولعبة بلاي ستيشن، ولعبة الكيرم.
- اشتكى أحد النزلاء من تعرضه للضرب من قبل خمسة أشخاص من طاقم التمريض، وعند سؤال المسؤول في الوحدة عن ذلك، أفاد بعدم تلقيه شكوى عن ذلك، وطلب الوفد الزائر من النزيل تقديم شكوى بذلك وتسليمها إلى المسؤول للتحقيق في الأمر.

التوصيات:

- العمل على وضع وتنفيذ آلية محددة لخروج النزلاء في الهواء الطلق وتعريضهم لأشعة الشمس بصورة يومية. وممارستهم للألعاب الرياضية.
- العمل على وضع وتنفيذ آلية محددة تكفل للنزلاء حقهم في التواصل مع العالم الخارجي من خلال الزيارات.

- العمل على التنسيق بين مسؤولي المستشفى ووزارة الداخلية بشأن تزويد النزلاء بما يحتاجونه من مبالغ مالية أو ملابس مرسلة لهم من ذويهم.
- العمل على وضع وتنفيذ آلية محددة لتواصل النزلاء مع الآليات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الأمانة العامة للتظلمات، وحدة التحقيق الخاصة).
- العمل على توفير مزيد من الأدوات والألعاب الرياضية والذهنية والترفيهية.
- العمل على تخصيص إحدى الغرف للاطلاع والقراءة مزودة بالكتب والبحوث المفيدة التي تساهم في علاج النزلاء وتأهيلهم للاندماج في المجتمع.
- العمل على تخصيص غرفة للصلاة وقراءة القرآن وغيرها من الأمور التعبدية.
- العمل على التنسيق بين المستشفى ووزارة الداخلية والمجلس الأعلى للقضاء بشأن سرعة إعداد التقارير النهائية الصادرة من الأطباء الاخصائيين وسرعة البت من جانب القضاء في هذه التقارير عند عرضها عليه.
- العمل على زيارة عدد الغرف المخصصة للنزلاء بتخصيص دور آخر في ذات المبنى أو الانتقال إلى دور يتسع لعدد أكبر من النزلاء.
- العمل على توفير طفايات حريق إضافية في الممرات بالإضافة إلى معدات الإسعافات الأولية.
- ضرورة إيجاد آلية سريعة للتنسيق بين المستشفى ووزارة الداخلية بشأن حصول المحكومين المتواجدين للعلاج على كافة حقوقهم المذكورة أعلاه والعمل على توفير مختلف حاجياتهم الضرورية.

2- مركز إصلاح وتأهيل النزلاء في منطقة جو (7 أبريل 2022)

- بناءً على ما تم رصده في أحد مواقع التواصل الاجتماعي حول نقل مجموعة من نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل إلى مركز الشامل للرعاية الصحية بعد التأخر في تلقيهم العلاج والرعاية الصحية مما أدى إلى تدهور وضعهم الصحي.
- قامت المؤسسة بإجراء زيارة تفقدية إلى مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة (جو) وذلك في يوم الخميس 7 أبريل 2022، للوقوف على طلبات النزلاء المعنيين بحالة الرصد والتأكد من مدى

تمتعهم بحقوقهم المكفولة بموجب التشـــريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنســـان، بالإضافة إلى الالتقاء بالطبيب المسؤول عن المراكز الصحية بوزارة الداخلية.

- وقد خلصـــت المؤســـســـة في زيارتها لمركز إصـــلاح وتأهيل النزلاء في منطقة جو إلى عدد من الملاحظات والتوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

الملاحظات:

- إن المكان الذي يتواجد به النزلاء (مبنى رقم 2، عنبر رقم 7) غير ملائم من الناحية الصـحية، حيث تتواجد فيه الحشرات والقوارض (الفئران)، وقد تم إشعار المسؤولين بذلك أكثر من مرة ولكن لم تتم الاستجابة.
- هناك تقصـير في الاهتمام بحالة النزلاء الصـحية، حيث يعاني جميعهم من الآلام في بعض الأوقات، ولكن يتم التغاضـــي عن هذه الآلام ولا يتم تحويلهم إلى الاخصـــائيين دائمًا، وإذا تم تحويلهم فإن التحويل يكون بعد وقت طويل، دون أن يكون هناك اهتمام جيد من الاخصـــائيين بحالتهم الصـحية، ويتم الاكتفاء بمنحهم بعض المسـكنات في أكثر الأحيان، ويتم تجاهل حاجتهم إلى تلقي العلاج النفسي (تحويل إلى مستشفى الطب النفسي) باعتبارهم مدمنين.
- أفاد بعض النزلاء بمعاناتهم من مشـاكل في المسـالك البولية، المخ والأعصـاب، والعظام، دون أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويلهم إلى الاخصائيين، كما تم توقيف علاج (HIB) منذ فترة طويلة.
- أفاد بعض النزلاء بأن الأدوية لا تصل إليهم إلا بعد عدة شهور من الأمر بصرفها.
- تم تخصيص يومين فقط لزيارة العيادة لعدد (5-10) نزلاء، الأمر الذي يمثل تحديًا كبيرًا، حيث إنه في بعض الحـالات التي لا يتعـاون فيهـا مســـؤول المركز مع النزلاء في الـذهـاب للعيـادة، فـإنهم يضطرون للانتظار لفترات طويلة نسبيًا (أسبوع آخر) لحين وصول دورهم.
- فيما يتعلق بإصـابتهم بفيروس كورونا المسـتجد (كوفيد-19)، أفاد النزلاء بأنه في البداية قد بدأت أعراض الإصـابة على نزيل واحد من الجنسـية الآسـيوية، حينها طلب النزلاء من مسـؤولي المركز اتخاذ ما يلزم بأسرع وقت، إلا إن الإدارة تأخرت في نقله وفحصه، إذ تم نقله بعد مرور مدة (5) أيام من الإصابة وبعد أن انتشرت العدوى لعدد 40 شخصًا.
- أفاد النزلاء بأنه في ذات اليوم الذي تم نقل النزيل المصـاب فيه بفيروس كورونا المسـتجد (كوفيد 19) تم عمل فحص إلى عدد (8) نزلاء آخرين وأتضـــح إصـــابتهم جميعًا بالفيروس، ثم بعد مرور مدة (3) أيام تم فحص بقية النزلاء وتبين إصابتهم جميعًا بالفيروس والبالغ عددهم (40) نزيلًا.

- أفاد النزلاء أيضـــا بأنه قد تم حجر مجموعة من النزلاء الآخرين، والبعض الآخر تم نقلهم إلى مركز الشـــامل لتلقي العلاج والرعاية الصـــحية، وقد تم نقلهم إلى المبنى رقم (3) وحجرهم بعد انتهاء فترة العلاج مع بقية النزلاء، حيث تم توزيعهم على الغرف – كل غرفة تضـــم (10) نزلاء-أعقب ذلك إعادتهم جميعًا إلى المبنى رقم (2) – المبنى الأصـــلي لهم – والذي تبين عدم ملائمته من الناحية الصحية بتاتًا.
- لوحظ بأن أهم أسباب انتشار العدوى عدم ملائمة المكان، حيث لا توجد زنازين، وإنما يوجد صالة تضم عدد كبير من النزلاء دون وجود أي فواصل بينهم.

الالتقاء بالطبيب المشرف على المراكز الصحية، والذي أفاد بما يلي:

- يوجد نظام ومواعيد محددة مسبقًا لزيارة العيادة، ولا بد من الالتزام بها.
- تم تطبيق نظام جديد بحيث يقوم عدد من الأطباء المتخصـصـين بزيارة المرضـى في عيادة المركز، وبالتالي أصبح الاخصائيين يتواجدون بشكل شبه يومي.
- إضافة إلى ما سبق فأنه تم التنسـيق مع مجمع السـلمانية الطبي بشـأن تواجد الاسـتشـاري الزائر مرتين في الشهر، وخلال جائحة كورونا تم التواصل عبر الاتصال المرئي.
- إن التأخير في إجراءات المعالجة وتلقي الأدوية والعرض على الاخصـــائيين يرجع إلى نقص عدد الممرضين، بالإضافة إلى عدم تأهيل الكادر التمريضي للعمل في مراكز الإصلاح والتأهيل والتعامل مع النزلاء.
- إن نظافة المباني من اختصاص إدارة المركز، وسيقوم بنقل الملاحظة المتعلقة بسوء حالة المبنى إلى الإدارة.
- إن الخدمات الطبية في الوزارة قامت باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة منذ البداية، سواء من حيث توفير اللقاحات أو المعدات الواقية، وكذلك تم إنشـــاء المســـتشـــفى الميداني ومركز الحجر الصحي في مبنى رقم (3)، بالإضافة إلى الفحص اليومي للعاملين، والتثقيف الصحي لكافة النزلاء وتحويل الحالات الخطرة إلى المستشفيات العامة في الدولة.

التوصيات

- ضرورة العمل على نقل جميع النزلاء من مبنى رقم (2) غير ملائم إلى أحد المباني الجديدة.
- حث إدارة المركز على عدم حصر مجموعة كبيرة من النزلاء في مساحات صغيرة دون فواصل أو احترازات صحية، خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا أو أي مرض معدي آخر.
- العمل على زيادة عدد الكادر الطبي المختص.
- حث وزارة الداخلية على توظيف أطباء وكوادر طبية مؤهلة للتعامل مع النزلاء، أو العمل على إعداد وتأهيل الكادر الحالي.
- الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال تلقي المعنيين بلاغ بإصابة أي نزيل بأحد الأمراض المعدية أو بدء الأعراض عليه.
- أهمية العمل على توفير الأدوية والعلاجات بأسرع وقت ممكن، خاصة بالنسبة للوصفات المقدمة من المختصين في المستشفيات العامة.

3- مديرية شرطة محافظة العاصمة (16 مايو 2022)

- تفعيلاً لدور المؤسسة في إجراء الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة إلى مراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن الحبس الاحتياطي والاحتجاز، لرصد أوضاع حقوق الإنسان قامت المؤسسة بزيارة تفقدية إلى مديرية شرطة محافظة العاصمة وذلك في 16 مايو 2022، للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان وللتثبت من ضمان تمتع الموقوفين بحقوقهم المقررة سواء كانت قبل أو أثناء إجراءات الإيقاف أو بعدها.

معايير الزيارة:

(1) معيار المعاملة الإنسانية والتحقق من ظروف المكان:

- تم التأكد من ضمان معرفة جميع النزلاء بالتعليمات والأنظمة والإرشادات والعقوبات المترتبة على مخالفتها.
- لوحظ وجود حاجة لتحسين مستوى الخدمات المتعلقة بآلية تلبية احتياجات النزلاء من ذوي الإعاقة وكبار السن.
- لوحظ الالتزام بالتدرج في الاستخدام القانوني للقوة في حالات الشغب والإضراب.

- لوحظ قيام الإدارة بإيفاد الموظفين في دورات متخصصة في مجال حقوق الإنسان.
- تم التأكد من وجود كاميرات مراقبة.
- فيما يتعلق بالخدمات الصحية، فقد قام الوفد بالتأكد من توافرها من خلال مقابلة الطبيب، والتأكد من جودة الرعاية الطبية المقدمة، ومدى توافر الأدوية، حيث تبين بأنه عند توقيف أي شخص يتم إحالته إلى المركز الصحي بالوزارة.
- فيما يتعلق بفصل النزلاء بحسب حالتهم الصحية، فقد قام الوفد بالتأكد من أن إدارة المركز تقوم بفصل النزلاء عن بعضهم الآخر في حال إصابة أحد النزلاء بأحد الأمراض التالية: (فيروس نقص المناعة البشرية/ فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، وغيرها من الأمراض المعدية).
- تم التأكد من أن إدارة المركز تمنح النزيل الخيار في قبول تلقي التطعيم من عدمه، مع منحه كامل الحرية في اختيار نوع التطعيم في حال قبوله، وذلك بالنسبة للتطعيمات المتوافرة ضد أي مرض من الأمراض المعدية.
- لوحظ بأن الإدارة تقوم بإتباع الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار الامراض المعدية ومنها: (التباعد الاجتماعي/ الكمامات/ المواد المعقمة/ تعقيم المبنى).
- تم التأكد من ملائمة نظافة الأسرة والمخدات والأغطية وتوافرها، كما تم التأكد من وجود دورات المياه بالقرب من الغرف وعددها، وعدد غرف الاستحمام المخصصة للنزلاء، ومدى توافر النوافذ ومراوح الشفط والإضاءة الكافية، إلا أن الوفد لاحظ عدم وجود آلة لغسل ملابس النزلاء حيث يتم الغسل باليد.
- لوحظ بأن المديرية مخصصة لتوقيف الرجال فقط، وجميع الكوادر العاملة من الذكور، أما فيما يتعلق بالنساء فإن توقيفهم يكون في مركز مدينة عيسى.

(2) معيار السلامة:

- تم التأكد من حالة المكان، حيث كان حجم الزنازين متناسب مع عدد النزلاء المتواجدين فيها، مع عدم وجود أي اكتظاظ.
- تم التأكد من توفير الإضاءة المناسبة في العنابر والزنازين وأماكن التجمع.
- فيما يتعلق بالتحقق من ظروف السلامة وما يرتبط بذلك من مدى توفير أجهزة مكافحة الحريق وأجهزة كشف الغاز والدخان والحريق، ومدى توافر تقرير من الدفاع المدني بشأن سلامة المبنى، فقد لاحظ الوفد وجود ذلك بشكل جيد.

- على مستوى السلامة والأمن، في تصميم المبنى والزنازين والشبابيك والساحات الخارجية، لوحظ عدم وجود حواف وزوايا حادة، كما تبين وجود مخارج للطوارئ مزودة بنظام إضاءة مخصص لحالات الطوارئ، لاسيما عند انقطاع الكهرباء، مع وجود أبواب تعمل تلقائيًا عند نشوب الحريق، وأن هناك خطة إخلاء للطوارئ وأن العاملين مدربين عليها بشكل كاف.
- تم التأكد من توافر الإسعافات الأولية ووجود الطبيب المناوب في العيادة، حيث لوحظ وجود عيادة مصغره وأن الشرطة مدربين على الإسعافات الأولية.
- لوحظ جاهزية وسلامة وأمان مركبات النقل التي تستخدم لنقل النزلاء إلى مركز الإصلاح والتأهيل أو المستشفيات أو المحاكم وغيرها، وعدم انتظارهم لفترات طويلة في المركبة.

(3) معيار التحقق من وجود آلية الشكاوى:

- فيما يتعلق بإمكانية قيام النزيل بتقديم شكوى لدى الإدارة، فقد تم التأكد من ملائمة آلية تقديم الشكاوى، إضافة إلى قيام الوفد بالتحقق من وجود آلية للتحقيق والإنصاف مبنية على الأدلة، وبالشكل الذي يتم معه مراعاة مبادئ العدالة.
- فيما يتعلق بمدى وجود آلية لتواصل النزلاء (هاتفيًا) مع الجهات الحقوقية دون الحصول على إذن مسبق من جهة الإدارة، فقد لاحظ الوفد عدم وجود ذلك.
- تم التأكد من وجود صندوق لتقديم النزلاء للشكاوى فقط للأمانة العامة للتظلمات.

(4) مؤشرات توفير الطعام والشراب الكافي:

- لم يتم التأكد من ملائمة الطعام والشراب المقدم إلى النزلاء من حيث الجودة والكمية، إنما أفاد الموقوفين بجودة وكفاية الطعام.
- تم التأكد من وجود غرف مخصصة لتناول الطعام للنزلاء مع مساحة مناسبة.
- تم التأكد من وجود مواعيد ثابتة لتقديم الطعام للنزلاء، وتنوع الأطعمة، ومعقولية الكمية المقدمة وتوفر برادات مياه الشرب في الممرات وكفاية عددها بالنسبة إلى عدد النزلاء.

(5) مؤشر تحقق معيار إعادة التأهيل والتعلم:

- تبين عدم وجود خطط وبرامج لإعادة تأهيل النزلاء، وعدم قيام الإدارة بتوفير التمارين الرياضية المختلفة والقراءة والكتابة.

(6) مؤشر قانونية الإيداع والحقوق القانونية:

- تم التحقق من قانونية إيداع النزلاء ومن توافر المستندات التي بموجبها تم إيداع الشخص في المركز، وقد تبين للوفد قيام الإدارة بفصل النزلاء بحسب نوعية الجرائم والفئات العمرية.
- تم التأكد من وجود آلية محددة لتواصل النزلاء مع ذويهم أو محاميهم.
- فيما يتعلق بحرية استلام الرسائل والاطلاع على الصحف والاستماع للإذاعة ومشاهدة التلفاز، فقد لوحظ عدم وجود الصحف أو الإذاعة، حيث يوجد التلفاز فقط.
- تبين بأن الاتصالات يتم توفيرها للموقوفين بشكل مجاني.
- تم التأكد من حصول جميع النزلاء على قدر كاف من التعرض اليومي للشمس.
- تم التأكد من وجود غرف خاصة لأداء العبادة وممارسة الشعائر الدينية، فضلاً عن توافر الكتب والمستلزمات الدينية لممارسة مختلف العبادات، إلا أن ذلك يحتاج إلى تحسين.
- فيما يتعلق بمدى توفر المستلزمات النسائية المتعلقة بالأمومة وتربية الأطفال، فقد تبين عدم وجودها كون المركز مخصص للرجال فقط.
- فيما يتعلق بالحبس الانفرادي، فقد قام الوفد بالتأكد من قانونية الحبس والأسباب التي دعت إليه والتقيد بالمدة ومدى صلاحية المكان للإقامة فيه من ناحية النظافة والتهوية.
- فيما يتعلق بالتأكد من عدم بقاء الموقوف في مركز الشرطة مدة أطول من المدة المقررة قانونًا، فقد اطلع الوفد على تفاصيل ذلك.

الملاحظات:

- لوحظ وجود خطورة لدى الموقوفين من مدمني المخدرات ممن يعانون من اضطرابات سلوكية على أنفسهم وعلى بقية النزلاء، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لضمان سلامتهم وسلامة المحيطين بهم من الموقوفين والعاملين، كإبقائهم في مراكز أو مستشفيات بشكل مؤقت، أو إبقائهم تحت الملاحظة والرقابة المستمرة.
- لوحظ بأن الحالات المحالة من المديرية إلى كل من دار الأمان ودار الكرامة تعاود القيام بالذات الأفعال التي تم توقيفهم بشأنها بعد خروجهم من الدار (التعنيف والتسول).
- لوحظ وجود حراسة متخصصة ومتدربة.
- دورات المياه بحاجة إلى صيانة ومزيد من النظافة.

- لوحظ وجود شخص موقوف على ذمة مطالبة بغرامة جنائية، وقد انهى العقوبة المقررة ولكنه لم يستطع دفع مبلغ الغرامة.
- لوحظ وجود شخص موقوف لمدة أكثر من 48 ساعة وهي المقررة قانونًا في المركز، بحجة عرضه على النيابة في قضايا أخرى.
- فيما يتعلق ببرنامج التبليغ الالكتروني الخاص بالشكاوى الجنائية، فقد وردت تبليغات تختلف عن ساعات العمل في المركز، الأمر الذي يستوجب تعديل نظام التبليغ والمواعيد ليشمل الفترتين الصباحية والمسائية.
- لوحظ أن المركز يتلقى بلاغات بشأن قضايا ومذكرات متداولة أمام السلطة القضائية، وأخرى متعلقة بأطراف الدعوى أو وكلائهم.

التوصيات:

- العمل على اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لضمان سلامة الموقوفين من مدمني المخدرات ممن يعانون من اضطرابات سلوكية، وسلامة المحيطين بهم من الموقوفين والعاملين، كإبقائهم في مراكز أو مستشفيات بشكل مؤقت، أو إبقائهم تحت الملاحظة والرقابة المستمرة.
- توفير ممرض في المركز على مدار الساعة للحالات الحادة والضرورية.
- حث الإدارة على صيانة دورات مياه المركز الخاصة بالنزلاء.
- حث الإدارة على غسيل الشراشف والبطانيات، واستبدالهم بصورة مستمرة.
- وجوب تفعيل نظام التبليغ والمواعيد الخاص ببرنامج التبليغ الإلكتروني للشكاوى الجنائية ليشمل الفترتين الصباحية والمسائية.
- ضرورة الالتزام بما ورد في نص المادة (57) من المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته، وذلك بأن لا تتجاوز مدة الإيقاف عن (48) ساعة.

4- مركز إصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو (29 يونيو 2022)

- بناءً على الرسالة الواردة إلى المؤسسة عبر البريد الالكتروني من قبل المنظمة الدولية هيومن رايتس ووتش (HRW) حول تعرض عدد (8) من المحكومين على ذمة قضايا جنائية للتعذيب الجسدي والنفسي لانتزاع اعترافات الإدانة منهم خلال مرحلة التحقيق معهم في

سنوات سابقة، قامت المؤسسة بإجراء زيارة تفقدية إلى مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة (جو) وذلك في 29 يونيو 2022.

- وقد تمت مقابلة النزلاء جميعاً على انفراد، للتثبت من ضمان تمتعهم بحقوقهم المكفولة قانونا طبقًا للتشريعات الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بمدى صحة تعرضهم للتعذيب أثناء مرحلة التحقيق معهم، إلى جانب التأكد من مدى تمتعهم بضمانات المحاكمة العادلة في الأحكام الصادرة بشأنهم، والوقوف على أي طلبات أخرى لديهم.
- وقد خلصت المؤسسة في زيارتها لمركز إصلاح وتأهيل النزلاء بمنطقة جو إلى عدد من التوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

التوصيات:

- حث إدارة مركز الإصلاح والتأهيل على النظر في توفير زيارة خاصة للنزلاء مع ذويهم، ومعرفة الإجراءات المتبعة في هذا الشأن.
- ضرورة العمل على إصلاح مشكلة التهوية في المبنى رقم (1) عنبر (3).
- ضرورة العمل على صيانة أجهزة مياه الشرب في جميع المباني بشكل دوري.
- العمل على زيادة أرقام الاتصال ومدة الاتصال للنزلاء.
- العمل على تخفيف تقييد النزلاء بالسلاسل أثناء نقلهم داخل مؤسسة الإصلاح والتأهيل سواء للزيارة أو مراجعة العيادة الداخلية وغيرها من الأمور التي تكون في إطار المؤسسة الإصلاحية.
- ضرورة العمل على توفير العلاج والرعاية الصحية للنزلاء جميعًا، ونقلهم الى مجمع السلمانية الطبي، متى تطلب وضعهم الصحي ذلك.
- أهمية النظر فيما أثاره بعض النزلاء من وجود أدلة جديدة لم يستمع إليها القاضي أثناء جلسة إعادة النظر، والتي كان من شأنها تغيير مسار الأحكام الصادرة بشأنهم، تماشيًا مع ضمانات المحاكمات العادلة، وتوضيح ما تم بشأنه ذلك.
- الإفادة بما آلت إليه نتائج التحقيق في الشكاوى التي أثارها النزلاء الثمانية أمام وحدة التحقيق الخاصة، وهل من الإجراءات المعمول بها إفادة النزيل بما يتم بشأن الشكاوى التي يتقدم بها.

القسم الثاني:
المراكز التابعة لوزارة الصحة وقوة دفاع البحرين

- استكمالًا لدورها الرقابي المنصوص عليه في قانون إنشائها، قامت المؤسسة بعدد من الزيارات للمراكز التابعة لوزارة الصحة، وذلك للوقوف على مدى تمتعهم الأفراد لحقهم في العلاج والرعاية الصحية، وعلى ما يقدم لهم على أرض الواقع من خدمات وتسهيلات لضمان التمتع الأمثل بهذا الحق، سواء كانوا من الأفراد العاديين أو المقيدة حريتهم.
- سيتم التطرق في هذا القسم إلى الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى كل من مركز رعاية أمراض الدم الوراثية (السكلر)، ووحدة العناية المركزة الميدانية ومحجر جزيرة سترة التابعين لقوة دفاع البحرين، بالإضافة إلى زيارة أحد النزلاء المودعين لدى مركز أمرض الدم الوراثية (السكلر)، وذلك في التالي:

5- مركز رعاية أمراض الدم الوراثية – السكلر – (28 فبراير 2022)

- قامت المؤسسة بزيارة تفقدية إلى مركز رعاية أمراض الدم الوراثية (السكلر)، وذلك في 28 فبراير 2022، للوقوف على الأوضاع العامة للمرضى وملاحظاتهم، والتأكد من مدى تمتعهم بحقوقهم المكفولة بموجب التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- وقد خلصت المؤسسة في زيارتها لمركز أمراض الدم الوراثية إلى عدد من التوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

الملاحظات:

- لوحظ إن المبنى مخصص للرجال من سن 18 عام فما فوق.
- لوحظ وجود تأخير في عرض المرضى عند وصولهم إلى طوارئ المركز، حيث انتظر بعض المرضى لمدة ساعتين والبعض الآخر لثلاث ساعات في المكان المخصص للانتظار رغم سوء وضعهم الصحي وشعورهم بالألم.
- لوحظ بأن المركز مخصص للرجال، بينما النساء والأطفال لهم أجنحة خاصة في مبنى مجمع السلمانية الطبي ولكن تتم معالجتهم من قبل الأخصائيين الذين يعالجون فئة الرجال.

- لوحظ وجود نقص شـــديد في عدد الاخصـــائيين، حيث أن هناك اخصـــائي واحد للرجال وواحد للأطفال وآخر للنساء، إلى جانب وجود نقص في الفريق الطبي.
- لوحظ قيام بعض المرضـــى بتحديد نوعية وكمية الأدوية التي يحتاجونها، ومحاولة إجبار الطبيب على ذلك.
- أفاد المســـؤولين بأنهم يتلقون الشـــكاوى ويرصـــدون الحالات من خلال مواقع التواصـــل الاجتماعي، ويتعاملون معها بسرعة وشفافية.
- لوحظ وضـــع حلول لمســـألة الإدمان على الأدوية والإتجار بها من خلال تعديل التشـــريعات القانونية.
- لوحظ بأن عدد مرضـــى فقر الدم المنجلي (الســـكلر) يبلغ (9000) مريضًـــا، بينما عدد الذي يتلقون العلاج بالحقن (300) مريض فقط، ويحاول الأطباء ايضًا استبدال هذه الحقن بالأدوية العادية.
- لوحظ بأن هناك لجنة مكونة من عدد (4) أطباء من تخصـــصـــات متنوعة مهمتها تقرير مدى حاجة المريض في الاستمرار في تناول الادوية التي تقع تحت (المراقبة- الكونترول).
- لوحظ عدم حصـــول مرضـــى فقر الدم المنجلي (الســـكلر) في بعض الأحيان على ســـرير في الطوارئ لغاية معاينتهم وتشخيص حالتهم وتلقيهم العلاج المناسب، ويعود السبب في ذلك إلى قلة عدد الكادر الطبي والتمريضي في قسم الطوارئ.
- اشتكى جميع من تمت مقابلتهم من المرضى من سوء الأطعمة المقدمة لهم، كما لوحظ بأن كمية الطعام وتنوعه وطريقة إعداده تحتاج إلى تحسين.
- لوحظ وجود غرفه في المركز مزودة بعدد من الأسـرة والمعدات الطبية غير المسـتخدمة، حيث أن هناك حاجة إلى زيادة الكادر التمريضـــي حتى يتمكن من اســـتخدامها، وزيادة عدد حالات استقبال المرضى.
- لوحظ عدم وجود مكتبة مزودة بالكتب والمجلات.
- لوحظ توفر وسـائل المسـاعدة للمرضـى ممن يعانون من صـعوبة في التواصـل (المكفوفين- ذوي الاحتياجات الخاصة).

التوصيات:

- حث وزارة الصحة على زيادة عدد الاخصائيين من كوادر طبية وتمريضية في مركز رعاية أمراض الدم الوراثية (السكلر) بشكل ضروري وعاجل.
- ضرورة إعطاء الأولوية لمرضى فقر الدم المنجلي (السكلر) عند وصولهم إلى قسم الطوارئ وإنهاء إجراءات تشخصيهم وعلاجهم بأسرع وقت ممكن.
- حث الوزارة على إضافة دور أو دورين للمركز الحالي المخصص للرجال لاستيعاب النساء والأطفال بدلاً من توزيع النساء والأطفال على أجنحة مجمع السلمانية الطبي.
- حث الوزارة على تحسين طريقة إعداد الأطعمة ومراعاة تنوعها ومناسبة الكمية المقدمة لكل مريض.

6- زيارة أحد نزلاء مركز إصلاح وتأهيل النزلاء في مركز أمراض الدم الوراثية –السكلر- (8 مارس 2022)

- بناء على شكوى تقدم بها أحد النزلاء، قامت المؤسسة بزيارة تفقدية إلى أحد النزلاء المتواجد في مركز رعاية أمراض الدم الوراثية (السكلر)، وذلك في 8 مارس 2022، للوقوف على وضعه الصحي، والتأكد من مدى تمتعه بحقوقه المكفولة بموجب التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- وقد خلصت المؤسسة في زيارتها لمركز امراض الدم الوراثية إلى عدد من التوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

التوصيات:

1. ضرورة السماح للمذكور بالاتصال بأهله وذويه في أسرع وقت ممكن، حيث إنه يمر بظروف صحية صعبة، إذ بالإضافة إلى كون هذا الأمر حق من حقوقه، فإنه يعد في ذات الوقت من الناحية الإنسانية مطلباً مهماً كون المذكور في حالة صحية سيئة.
2. ضرورة إيجاد آلية معينة لفرض الحراسة على المذكور وعلى غيره من المصابين بمثل هذا المرض (السكلر) وكذلك المصابين بالجرثومة الأنفية من المحكومين، حيث إن وجود ثلاثة من رجال الأمن في الغرفة قد يعرضهم لخطر الإصابة بالجرثومة ومن ثم انتشارها على مستوى واسع في الدولة، خاصة وإنها معدية.

7- وحدة العناية المركزة ومحجر جزيرة سترة التابعين لقوة دفاع البحرين (2 يونيو 2022)

- قامت المؤسسة بإجراء زيارة تفقدية معلنة إلى وحدة العناية المركزة الميدانية ومحجر جزيرة سترة التابعين لقوة دفاع البحرين وذلك في 2 يونيو 2022، للاطلاع على ما تم القيام به من انجازات في ظل جائحة كورونا، والوقوف على استعدادات دور الرعاية الصحية في حالات الطوارئ والأزمات ذات العلاقة بالعلاج والرعاية الصحية.
- وقد خلصت المؤسسة في زيارتها لوحدة العناية المركزة ومحجر جزيرة سترة التابعين لقوة دفاع البحرين إلى عدد من الملاحظات والتوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

الملاحظات:

أولا: فيما يتعلق بوحدة العناية المركزة في الخدمات الطبية بالمستشفى العسكري التابع لقوة دفاع البحرين:

- تبين عدم وجود أي مريض في الوحدة في فترة الزيارة، وعند الاستفسار تبين أن آخر مريض قد تعافى وخرج من الوحدة في شهر أبريل 2022، إلا إن الوحدة مستمرة كخطة استباقية لحالات الطوارئ.
- تتكون الوحدة من طابق واحد مقسم لعدة أقسام، قسم للطوارئ والحالات الحرجة، وقسم للحالات التي تحسنت.
- تبين جاهزية المعدات الطبية المتطورة.
- تبين وجود عدد من الأنابيب في السقف، وعند الاستفسار عنها تبين أن هناك أنابيب لمكافحة الحريق وهي موجودة مسبقا في مواقف السيارات، إلا أنه تم تمديد أنابيب للأوكسجين عند كل سرير وأخرى للكهرباء والتهوية.
- تبين وجود تباعد بين الأسرة.
- تبين توافر عدد قليل من دورات المياه بالقرب من الأسرة، إلا أنه بعد الاستفسار تبين أن هناك عدد أكبر لدورات المياه في الطابق العلوي للمبنى.

ثانيا: فيما يتعلق بمحجر جزيرة سترة التابع لقوة دفاع البحرين:

- لم يتم التأكد من المقيمين لعدم وجودهم، الا أن المعنيين بالمحجر أوضحوا معرفة جميع المقيمين بالتعليمات والأنظمة والإرشادات والعقوبات المترتبة على مخالفتها، وأنه يتم ابلاغ المقيم في المحجر عن كافة التعليمات عند دخوله والإجراءات المتطلب القيام بها عند خروجه من المحجر.
- تبين من خلال الصور التي عرضت ملائمة نظافة الأسرة والمخدات والأغطية وتوافرها، في فترة تواجد المقيمين إلا أنه المكان حاليا مهجور وبحاجة لإعادة تنظيف المكان لاستخدامه مرة أخرى.
- فيما يتعلق بمدى توفر دورات المياه للمقيمين ومدى وجودها بالقرب من غرفهم فالوفد قد اطلع على ذلك في الجولة التفقدية للمحجر، وتبين وجود دورات المياه المخصصة للمقيمين إلا أنها بعيدة قليلا من الخيام المخصصة للنوم.
- فيما يتعلق بالخدمات الصحية، فقد لوحظ من خلال شرح المعنيين وجود خدمات صحية مثل العيادة والاسعافات في كل منطقة من المحجر بالإضافة الى العيادة الرئيسية والطوارئ الموجود بشكل مستمر.
- فيما يتعلق بتصنيف المقيمين حسب حالتهم الصحية، لاحظ الوفد من خلال شرح المعنيين وجود غرف لعزل المصابين بالأمراض المعدية كفيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض المعدية.
- تم التأكد من إتباع الإجراءات الاحترازية لمكافحة انتشار الأمراض المعدية ومنها (التباعد الاجتماعي/ الكمامات/ المواد المعقمة/ تعقيم المبنى)، اطلع الوفد على ذلك خلال الجولة التفقدية في المحجر حيث كانت الأسرة متباعدة عن بعضها.
- من خلال شرح المعنيين تم التأكد من وجود طاقم نسائي مثل الأطباء والممرضين إلا أنه لا يوجد طاقم نسائي يتولى عملية مراقبة المقيميين والإشراف عليهم وذلك لأن المقيمين المتواجدين جميعهم من فئة الذكور، ويتم إحالة الإناث الى المنشئات الصحية الأخرى مثل مستشفى الدولي ومستشفى السلمانية.
- لوحظ من خلال شرح المعنيين بعدم وجود مقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالرغم من ذلك لوحظ خلال الجولة التفقدية للمحجر عدم وجود استعدادات كافية لتلبية احتياجات

المقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن وذلك بسبب عوامل التعرية مثل الأرض الغير مستوية وبُعد دورات المياه.

- لوحظ من خلال الصور التي تم عرضها نظافة المكان خلال فترة تواجد المقيمين فيه في الماضي، الا أنه لوحظ عدم وجود أجهزة للأمن والسلامة خلال الجولة التفقدية للمحجر، وذلك نظرًا لإزالتها بعد انتهاء أزمة كورونا.
- لوحظ أثناء الجولة التفقدية في المحجر عدم توافر ذلك بسبب صعوبة وضع وتركيب أجهزة كشف الدخان في الخيام.
- لوحظ وجود كاميرات مراقبة بكافة المرافق، والمسؤولين على دراية بكافة واجباتهم، وتوافر عدد من المسؤولين يتكلمون بعدد من اللغات للتواصل مع المقيمين.
- لوحظ من خلال شرح المعنيين وجود آلية لتقديم الشكاوى، حيث كان هناك رقم تواصل معلق في جميع الخيام لتقديم الشكاوى وهناك فِرق للتأكد من حل الشكاوى التي تم استلامها، أما بشأن مدى وجود آلية لتواصل المقيمين مع الجهات الحقوقية دون الحصول على إذن مسبق من جهة الإدارة، فقد لوحظ أيضا من خلال شرح المعنيين أن للمقيمين جميع الحرية بالتواصل مع الجهات الخارجية مثل السفارات لتقديم الشكاوى من خلال هواتفهم النقالة.
- أوضح المعنيون بملائمة الطعام والشراب المقدم إلى المقيمين من حيث الجودة والكمية من خلال الصور التي تم عرضها على وفد المؤسسة.
- لوحظ وجود مقصف مجاني للمقيمين يتوافر فيه جميع الأطعمة من خلال الصور فقط، إلا أنه من خلال شرح المعنيين لوحظ عدم توافر مطابخ.
- من خلال شرح المعنيين تم التأكد من تنوع الأطعمة الموجودة وتناسبها للجميع.
- من خلال شرح المعنيين تبين وجود بعض برامج التعليم مثل عرض فيديوهات توعوية عن فايروس كورونا بكافة اللغات وارسالها عبر الهاتف.
- لوحظ أثناء الجولة التفقدية في المحجر توافر ملاعب رياضية.
- فيما يتعلق بالمستندات القانونية التي يتم بموجبها إيداع المقيمين حيث تبين من خلال شرح المعنيين بأن هناك آلية واضحة لإيداع المقيمين ويتم وضع أساور لكافة المقيمين، كما لوحظ أن هناك آلية واضحة عند خروج المقيمين من المحجر من خلال توفير مواصلات لعدد من المناطق.

- لوحظ من خلال شرح المعنيين بأن التواصل مكفول من خلال توافر أجهزة الهواتف المحمولة الخاصة بهم، كما لوحظ توافر خدمة الانترنت المجانية.
- لوحظ من خلال شرح المعنيين وجود غرف خاصة لأداء العبادة وممارسة الشعائر الدينية.
- لوحظ من خلال شرح المعنيين عدم وجود مكتبة مزودة بالكتب والمجلات.
- لوحظ من خلال شـــرح المعنيين عدم وجود وســـائل لمســـاعدة المقيمين ممن يعانون من صعوبة في التواصل (المكفوفين- ذوي الاحتياجات الخاصة)، وذلك لأنه لا يتم استقبالهم في المحجر.
- فيما يتعلق بمدى توفر المســـتلزمات النســـائية المتعلقة بالأمومة وتربية الأطفال، فقد تبين من خلال شرح المعنيين عدم توافر ذلك لعدم استقبال المحجر فئة النساء.

التوصيات:

1- زيادة الوسائل الترفيهية في محجر سترة مثل قاعات مشاهدة التلفاز وبعض الألعاب الذهنية والمسلية.
2- وضع آلية معينة لوضع الحمامات في أماكن قريبة من الخيام.
3- زيادة عدد طفايات الحريق في الخيام وتدريب المرضى على كيفية استخدامها في حالة الحريق.
4- التفكير في اســـتبدال الخيام بمباني مجهزة بكافة التجهيزات تحســـبًا لأي ظروف وجوائح أخرى مستقبلًا.

القسم الثالث

المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية

- في إطار عمل المؤسسة في حماية حقوق الأشخاص المودعين لدى مراكز الرعاية الاجتماعية بما يضمن حصول جميع فئات المجتمع وبالذات فئة المتسولين والمشردين وضحايا العنف الأسري ومرافقيهم على الخدمات المقدمة لهم على أكمل وجه.
- وعليه فقد قامت المؤسسة بإجراء زيارة تفقدية إلى كل من دار الكرامة للرعاية الاجتماعية ودار الأمان للمتعرضات للعنف الأسري وذلك للوقوف على الأوضاع العامة للمقيمين وملاحظاتهم، والتأكد من مدى تمتعهم بحقوقهم المكفولة بموجب التشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

8- دار الكرامة للرعاية الاجتماعية

- قامت المؤسسة بإجراء زيارة تفقدية معلنة إلى دار الكرامة للرعاية الاجتماعية، وذلك في 6 فبراير 2022، وقد خلصت المؤسسة في زيارتها للدار إلى عدد من الملاحظات والتوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

الملاحظات:

- لوحظ عدم وجود غرف للعزل الحالات المصابة بأحد الامراض المعدية.
- لوحظ عدم قيام الدار بتوفير آلية خاصة لتفريد المعاملة أو لتلبية احتياجات المقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- لوحظ عدم وجود آلية لتواصل المقيمين مع الجهات الحقوقية لتقديم الشكاوى دون الحصول على إذن مسبق من جهة الإدارة.
- لوحظ أن المبنى غير ملائم ولا يوجد به مكان للتشميس والرياضة، فضلا عن عدم وجود أي أنشطة معمول بها.
- طلب مدير المركز النظر في توقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة الوطنية وذلك من أجل النظر في المعوقات التي تواجه المعنيين في الدار، إذ أن عدم توفر الإمكانيات اللازمة للدار تصعب

عليهم حل المشاكل الخاصة بالمقيمين لدى الجهات المعنية، حيث أن الجهات المعنية التي تأمر بإيداعهم لا تعمل على متابعة شؤون المقيمين وحل مشكلاتهم.

- تبين بأنه سيتم الانتقال إلى مبنى جديد للرعاية الاجتماعية في منطقة مدينة حمد خلال الفترة المقبلة.

التوصيات:

- العمل على إيجاد غرف خاصة لعزل الحالات المصابة بأحد الامراض المعدية.
- العمل على توفير آلية خاصة تعني بتلبية احتياجات المقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- العمل على إيجاد آلية تمكن المقيمين من التواصل الجهات الحقوقية لتقديم الشكاوى دون الحصول على إذن مسبق من جهة الإدارة.
- العمل على استحداث مكان للتشميس والرياضة.

9- دار الأمان للمتعرضات للعنف الاسري

- قامت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بإجراء زيارة تفقدية إلى دار الأمان للمتعرضات للعنف الأسري وذلك في 7 فبراير 2022، وقد خلصت المؤسسة في زيارتها للدار إلى عدد من الملاحظات والتوصيات يمكن إيجازها على النحو الآتي:

الملاحظات:

- لم يستطع الوفد التأكد من ملائمة نظافة الأسرة والمخدات والأغطية وتوافرها، كما لم يتمكن من النظر في عدد غرف الاستحمام المخصصة للمقيمين
- لوحظ بأن المبنى غير ملائم، ولا يوجد به مكان للتشميس والرياضة، فضلا عن عدم وجود أي أنشطة معمول بها.
- لوحظ عدم وجود أي خطط وبرامج لإعادة تأهيل للمقيمين، وعدم قيام الإدارة بتوفير التمارين الرياضية المختلفة والقراءة والكتابة
- لوحظ عدم وجود خدمات صحية، وعدم وجود غرف لعزل المقيمين في حال إصابتهم بأي من الأمراض المعدية.

- تبين بأن الدار في صـــدد تغيير المبنى والانتقال إلى مبنى جديد للرعاية الاجتماعية في منطقة مدينة حمد خلال الفترة المقبلة.
- لوحظ عدم قيام الدار بتوفير آلية خاصـــة لتفريد المعاملة أو لتلبية احتياجات المقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- لوحظ بأن معدات مكافحة الحريق وأجهزة كشـــف الغاز والدخان والحريق المتواجدة بجانب مبنى الإدارة تحتاج إلى صيانة أو استبدال.
- لوحظ عدم وجود آلية لتقديم الشكاوى، أو آلية لتواصل المقيمين مع الجهات الحقوقية.
- لوحظ وجود تعاون بيد الدار ووزارة الداخلية لتوفير شـــرطة خدمة المجتمع فقط في الفترة الصـــباحية، وقد أفاد المعنيين في الدار بأنهم قد طلبوا من وزارة الداخلية توفير الشـــرطة خلال الفترة المسائية أيضا.
- أثناء مقابلة إحدى المقيمين مع ابنها تبين عدم وجود آلية أو ممثل قانوني لحل مواضـــيع المقيمين حيث تبين عودة ذات المقيمين بعد الانتهاء من المدة المســـموحة للبقاء في الدار، وذلك بسبب عدم إيجاد حلول لمشاكلهم الرئيسية التي تم إيداعها في الدار بسببها.
- أثناء مقابلة إحدى المقيمات، أفادت بأنها معتادة على الدخول إلى الدار وذلك بســـبب عدم وجود إجراءات لمعالجة وضـــعها الأســـري أو القانوني، حيث تبين عدم وجود إمكانية قانونية لمعالجة الحالات من حيث رفع الدعاوى القضـــائية (الشـــرعية) أو أي إجراء من إجراءات التقاضي.
- لم يتمكن الوفد من التأكد من وجود كاميرات مراقبة من عدمه في كافة مرافق المبنى.
- لم يتمكن الوفد من التأكد من وجود برامج تدريبية.
- لم يتمكن الوفد من التأكد من مدى ملائمة الطعام والشـــراب المقدم إلى المقيمين من حيث الجودة والكمية، إضـــافة إلى عدم تمكن الوفد من التأكد من وجود مواعيد ثابتة لتقديم الطعام للمقيمين، وتنوع الأطعمة، ومعقولية الكمية المقدمة.
- لم يتمكن الوفد من النظر من قانونية إيداع المقيمين ومن توافر المستندات التي بموجبها تم إيداع الشخص في الدار.
- ضـــرورة توفير آلية معينة لمســـاعدة النزلاء من الناحية القانونية بشـــأن المســـائل الأســـرية المختلفة.

التوصيات:

- العمل على إيجاد مكان ملائم للتشميس والرياضة، وخطط لإعادة تأهيل المقيمين.
- العمل على توفير ممرضين على مدار الساعة وتوفير غرفة للعزل الصحي.
- العمل على توفير آلية خاصة لتفريد المعاملة وتلبية احتياجات المقيمين من ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- العمل على استبدال أو صيانة معدات مكافحة الحريق وأجهزة كشف الغاز والدخان والحريق المتواجدة بجانب مبنى الإدارة.
- العمل على إيجاد آلية تمكن المقيمين من التواصل الجهات الحقوقية لتقديم الشكاوى دون الحصول على إذن مسبق من جهة الإدارة.

- النهاية -